أخبار الخليج

العدد (١٧٠٨٠) - السنة التاسعة والأربعون - الجمعة ٢٦ جُمادى الآخرة ١٤٤٦هـ - ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٤م

محنة غزة عززت حركة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني

بقلم:

د. رمزي بارود ○

أخيرا وبعد طول انتظار، يبدو أن التوصل إلى صيغة جديدة من الوحدة حول فلسطين في طريقه ليصل إلى حركة التضامن مع فلسطين في جميع أنحاء العالم. وبطبيعة الحال فإن سبب التوصل إلى هذه الوحدة واضح ألا وهو غزة.

لقد أسهمت أول إبادة جماعية يتم بثها على الهواء مباشرة في العالم في قطاع غزة، والتعاطف العفوي المتزايد، وبالتالي التضامن، مع الضحايا الفلسطينيين، في إعادة ترتيب الأولويات من الصراعات السياسية والأيديولوجية النموذجية إلى حيث كان ينبغي أن تظل دائمًا: محنة الشعب الفلسطيني قبل كل شيء وفوق كل شيء.

وبعبارة أخرى، فإن الأعمال الإجرامية الصارخة التي ارتكبتها إسرائيل، وصمود الفلسطينيين وتمسكهم بكرامتهم، والحب الحقيقي لفلسطين من جانب الناس العاديين، هو الذي فرض نفسه على بقية العالم.

وفي حين أن عديدا من مجموعات التضامن، على الرغم من اختلافاتها، وجدت دائما هوامش للوحدة حول فلسطين، فإن العديد منها لم تفعل ذلك.

وبدلاً من حشد الدعم لإرساء خطاب فلسطيني قائم على أساس العدالة، ويركز بشكل أساسي على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتفكيك الفصل العنصري، والحصول على الحقوق الفلسطينية الكاملة، احتشدت مجموعات عديدة حول أولوياتها الأيديولوجية والسياسية، والشخصية في كثير من الأحيان.

لقد أدى التركيز على هذه الأولويات الأيديولوجية والسياسية، والشخصية إلى إحداث انقسامات عميقة، وفي نهاية المطاف، إلى الشرخ المؤسف في صلب ما كان من المفترض أن يشكل حركة عالمية واحدة وموحدة.

ورغم أن كثيرين يزعمون بحق أن تلك الحركة العالمية قد عانت من العواقب الوخيمة للحرب السورية وغيرها من الصراعات المرتبطة بما يسمى بالربيع العربي، فإن الحركة كانت تاريخيا عرضة للانقسامات، قبل فترة طويلة من الاضطرابات الأخيرة التي تعاقبت في منطقة الشرق الأوسط وتفاقمت تداعياتها.

لا يزال من الممكن رؤية بلقنة الحركة الاشتراكية على مستوى العالم، ولكن بشكل رئيسي في الدول الغربية، وخاصة فيما يتعلق بوجهة نظر عديد من المجموعات الاشتراكية فيما يتعلق بالأحداث الجارية في فلسطين، وحلولها المحظورة للاحتلال الإسرائيلي.

الفلسطينيون على الأرض. فما يتم بلورته من صيغ سحرية في مختبرات أكاديمية غربية هي في نهاية المطاف غير ذات صلة على الإطلاق بالأحداث الجارية في جنين أو خان يونس أو جباليا.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلة تتعلق بالتضامن العابر للحدود الوطنية. وهذا النوع من التضامن مشروط ببساطة بالعودة المتوقعة لقدر متساوٍ من التضامن في شكل المعاملة السياسية بالمثل.

وتُعد هذه الفكرة تطبيقًا مضللاً لمفهوم التقاطعية، كما هو الحال في عديد من المجموعات الساخطة التي تعرض التضامن المتبادل لتضخيم صوتها الجماعي وتعزيز مصالحها.

ورغم أن التقاطعية على المستوى العالمي لا تكاد تكون عملية، ناهيك عن اختبارها فالعلاقات بين الدول تحكمها عادة استراتيجية سياسية، ومصالح وطنية، وتشكيلات جيوسياسية. فإن التقاطعية ضمن إطار وطني ومحلي أمر ممكن إلى حد كبير.

لقد كان هذا الأمر الأخير يتطلب على وجه الخصوص فهمًا عضويًا لنضالات كل مجموعة من تلك المجموعات، ودرجة كبيرة من الحركية الاجتماعية، والحب الحقيقي والتضامن ما بين بعضها البعض.

ولكن في حالة فلسطين، غالبًا ما يتم الخلط بين هذه الفكرة النبيلة والتضامن القابل للتفاوض والمعاملات، والذي قد ينجح على المسرح السياسي، خاصة خلال أوقات الانتخابات، ولكنه نادرًا ما يساعد في ترسيخ الروابط طويلة الأمد بين المجتمعات المضطهدة بمرور الوقت.

ومن المؤكد أن الإبادة الجماعية الإسرائيلية المستمرة في غزة ساعدت العديد من الجماعات على توسيع هوامش الوحدة حتى يتسنى لها العمل معًا لإنهاء إبادة غزة، ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين بأي طريقة ممكنة.

ومع ذلك، يجب أن يستمر هذا الشعور الإيجابي فترة طويلة بعد انتهاء الإبادة الجماعية، حتى يتحرر الشعب الفلسطيني أخيرًا من نير الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

يجب القول في هذا الصدد إنه لدينا بالفعل أسبابًا عديدة لتكريس الوحدة حول فلسطين والحفاظ عليها، من دون الحاجة إلى العمل على إيجاد أرضية مشتركة أيديولوجية أو سياسية أو أي نوع آخر.

إن المشروع الإسرائيلي الاستعماري الاستيطاني ليس سوى مظهر من مظاهر الاستعمار والإمبريالية الغربية في تعريفاتها الكلاسيكية. لا تختلف الإبادة الجماعية في غزة عن الإبادة الجماعية التي تعرض لها شعب الهيريرو والناما في ناميبيا في مطلع القرن العشرين.

كما أن التدخل الأمريكي الغربي في فلسطين لا يختلف عن الدور المدمر الذي لعبته الدول الغربية في فيتنام والعديد من الأماكن الأخرى المتنازع عليها في جميع أنحاء العالم.

إن وضع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين في إطار استعماري ساعد الكثيرين على تحرير أنفسهم من المفاهيم المشوشة حول حقوق إسرائيل «الأصيلة» على الفلسطينيين.

وفي الواقع، فإنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لوجود إسرائيل باعتبارها «دولة يهودية» حصرية في أرض مملوكة تاريخيا للشعب الفلسطيني الأصلي دون سواه.

وعلى نفس المنوال، فإن «الحق الإسرائيلي في الدفاع عن النفس» الذي روج له كثيرًا، وهو المفهوم الذي يواصل بعض «التقدميين» ترديده كالببغاء، لا ينطبق على المحتلين العسكريين الذين هم في حالة عدوانية نشطة أو أولئك الذين ينفذون الإبادة الجماعية.

إن إبقاء التركيز على الأولويات الفلسطينية له فوائد أخرى أيضًا، بما في ذلك الوضوح الأخلاقي. أولئك الذين لا يجدون أن حقوق الشعب الفلسطيني مقنعة بما يكفي لتشكيل جبهة موحدة لم تكن نيتهم أبدًا أن يكونوا جزءًا من الحركة في المقام الأول، وبالتالي فإن «تضامنهم» سطحي، هذا إن كان يوما حقيقيًا على الإطلاق.

إن طريق تحرير فلسطين لا يمكن أن يمر إلا عبر فلسطين نفسها، وبشكل أكثر تحديدًا، عبر وضوح هدف الشعب الفلسطيني الذي دفع، أكثر من أي دولة أخرى في العصر الحديث، أغلى ثمن لحريته.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني

سوريا الجديدة.. بين ضغوط الخارج وأزمات الداخل

بقلم:

إحسان الفقيه ○

نجحت الثورة السورية، وسقط أشد الأنظمة العربية استبدادا ودكتاتورية، وتنفس السوريون الصعداء، عاد الغائب، وأمن الخائف، ورأى المغيبون في السجون شمس النهار مرة أخرى، ولكن كالعادة، تواجه مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة عقبات وعراقيل داخلية وخارجية.

الغرب يساوم القيادة السورية الحالية، فيلاحق إعلاميوه الجولاني بأسئلة تفصيلية، تدور في فلك تحديد المسافة بين واقع الدولة المقبل والحكم الإسلامي، بهدف ابتزاز الثورة بورقة الاعتراف الدولي بشرعيتها، مقابل التماهي مع الأجندة الغربية، التي تريد التحكم في الهوية السورية.

يحومون حول قضايا حرية المرأة وحقوقها، وهم الذين صمتوا عن قتل واغتصاب الآلاف من السوريات في سجون الطاغية، وتركوا النازحات يواجهن الموت فرارا من البطش، ومن تنجو منهن تعيش في خيمة لا تختلف عن العراء كثيرا.

هو ذاته موقفهم من النساء في غزة، اللاتي يتم إبادتهن من دون رحمة، وتُركنَ يأكلن من خشاش الأرض، وأهدر حقهن في الحياة، فعن أي حقوق للمرأة يتحدثون؟ حقوق المرأة التي ينشدون الاطمئنان عليها في الواقع السوري، ليست سوى المظاهر العلمانية التي لا يقبلها الإسلام ولا التقاليد المحلية والأعراف السورية المحافظة، حقوق المرأة التي يعنونها هي التحلل من أي ضابط لهيئتها ولباسها، ومزاحمة الرجل في نطاق اختصاصه ومهامه، بدعوى المساواة بين الجنسين، والحق المزعوم في اختيار أحد الأشكال الشاذة للأسرة التي يحاول الغرب تصديرها، من خلال مؤتمرات السكان وتعافها الفطرة السليمة، تلك حقوق المرأة التي ينشدونها في المجتمع السوري.

يسألون عن مصير المشروبات الكحولية في حياة السوريين في ظل القيادة الجديدة، وكأنها مسألة مصيرية، وكأن أمان السوريين واستقرارهم مرهون بإباحة هذه المشروبات، في الوقت الذي كانوا يغضون البصر عن كميات المخدرات المهولة التي كان يصدرها نظام الأسد وجنرالاته للدول الأخرى، لكنهم لم يتطرقوا إلى الحديث عن المخدرات، لأن القانون يجرمها بالأساس، أما المشروبات الكحولية فهي محرمة دينيا، مع أن تلك الكحوليات والمخدرات كلاهما يذهب ويفسد العقل والبدن.

نراهم يتحدثون عن حقوق الأقليات، وكأن هذه الأقليات كانت تنعم بالأمن والسلام ورغد العيش في ظل حكم الطاغية بشار، الذي أذل جميع الطوائف والقوميات والعرقيات، مع أنه كان يطرح نفسه على أنه حامي الأقليات مقابل الأغلبية السنية، ويُسأل عن ذلك المسيحيون الذين آثر عدد كبير منهم الهجرة في ظل حكم بشار، كما هاجرت شريحة من الأرثوذوكس اليونانيين إلى روسيا طلبا للحماية، فالحاصل أن بشار لم يكن يحمي الأقليات، وإنما كان يحتمي بها من المجتمع الدولي. المسلك الغربي مع الحكومات الجديدة معروف وواضح، إما الاستجابة لأجنداته، وإما عزلة دولية تطوق هذه القيادة وتؤدي إلى اقتصاد هش وأوضاع داخلية مضطربة.

أما في الداخل، فبعد أن كانت الأصوات المعارضة لنظام بشار خامدة منزوية في جلدها، بسبب سياسة الحكم القمعي الذي ينال من مستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي لمجرد علامة إعجاب يضعها على تغريدة لأحد المعارضين، انطلقت بعد سقوط هذا النظام أصوات تتجمهر وتتظاهر من أجل المطالبة بدولة علمانية وعدم القبول بالحكم الجديد.

وقطعا هذا أمر طبيعي بعد أن يتنفس الناس الصعداء ويتنسمون الحرية بعد الكبت والقهر، وبعد أن يجد كل صاحب فكر أو أيديولوجية المجال لأن ينافح عن مشربه ومنحاه وأفكاره ويريد من أجل إعادة بنائه.

لقد أثبت النظام البائد بما لا يدع مجالا للشك، أن أي سيناريوهات مستقبلية لسوريا لا يمكن أن تضاهي ما كانت عليه البلاد في عهد بشار، بعد أن ظهر للعلن ما كان غائبا أو مغيبا عنا، فما مارسه هذا النظام بحق الشعب السوري سيظل أحد أبشع الكوارث التي تضمنتها صفحات التاريخ، سوف تذكر الأجيال القادمة مآسي سجن صيدنايا، كما نذكر إلى اليوم محاكم التفتيش في إسبانيا، فلم الخوف والقلق من الحكومة المقبلة مهما كانت توجهاتها؟

أتفهم أن هناك مخاوف من خلفية القيادة الجديدة، وتحديدا من الارتباط السابق للجولاني بـ«القاعدة»، و«جبهة النصرة»، لكن الأيام كفيلة بإنضاج الفكر وبلورته وفق متطلبات الدولة لا الجماعة، والرجل يعي أن مقومات وجود قوات المعارضة في الحياة الجديدة بسوريا هي التوافق الوطني والتعامل وفق الدستور الذي يتوافق عليه السوريون، دون إقصاء أي من أطراف المكوّن السوري، على مبدأ سوريا للجميع، فلا مجال في الحالة السورية للحكم الفردي مرة أخرى.

الضامن لتحقيق ذلك هو الشعب السوري نفسه، الذي ازداد وعيا إلى وعيه، بعد أن ذاق الأمرّين تحت حكم الطاغية، هذا الشعب الذي عرف طريق الثورة، لن يسمح لأي قوة حاكمة بالاستبداد، بعد أن استمد جسارته من طول أمد المعاناة، إضافة إلى ذلك، فإن أي حكومة جديدة تعلم جيدا أن التجربة السورية سوف تكون محل أنظار العالم أجمع، وكما أن هناك من يستبشر هناك أيضا من يترصد ولن يتوانى في اصطياد أي مظاهر طائفية أو عنصرية لحكم الإسلاميين . على افتراض وجوده – وكلنا يعلم أن الجولاني الذي يمثل القيادة العليا في الوقت الراهن يسلك مع الغرب مسلك المقاربة، لأنه لا يرغب بعزل سوريا، بل يأمل في إقامة علاقات جيدة إقليما ودوليا ما يتيح للقيادة الجديدة العمل في أمان لإعادة بناء سوريا.

ليس هناك مبرر للمخاوف من حكم ذي صبغة إسلامية، فالحكم الإسلامي ليس هو «داعش» وقطع الرقاب، وليس حمْل الناس على مجموعة من الاختيارات الفقهية التي تغلب جانب الاحتياط، بل هو حكم على مبدأ الشورى وتداول السلطة، ورعاية وحفظ حقوق الأقليات على مبدأ المواطنة، والتوسعة على الجماهير فيما اختُلف فيه في الفقه الإسلامي، وإرساء قيم العدل والرحمة والتسامح، والمساواة أمام القضاء، وهذا كله قد نظّر له أحمد الشرع في هذه الآونة، وأعتقد أن الرجل لن يتنكر لذلك ولن يستطيع.

الشعب السوري بحاجة إلى وحدة الصف وإعلاء المصالح العليا للوطن، لاجتياز هذه المرحلة الحرجة، التي يساوم فيها الغرب القيادة السورية ويبتزها مقابل الاعتراف بها، والاصطفاف حول الحكومة الجديدة وحده هو الذي تستطيع من خلاله سوريا النجاة من هيمنة الغرب، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

○ كاتبة من الأردن

رؤية غربية لأهداف الخليج الطموحة في تحول الطاقة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمكانة رائدة في قطاع الطاقة العالمي، إذ تمثل نحو ٢٠٪ من الطلب العالمي اليومي على صادرات النفط الخام. وفي ظل التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة النظيفة والمستدامة، تبنت دول الخليج هذا التوجه، كجزء أساسي من خططها الاقتصادية طويلة الأجل، مستثمرة مليارات الدولارات بشكل جماعي في تطوير مشاريع توليد الطاقة المتجددة.

وإلى جانب الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح، تحتل الطاقة الشمسية الصدارة بين مصادر توليد الطاقة المتجددة. وبفضل الموقع الجغرافي والمناخ المميز لدول الخليج، يشير مراقبو قطاع الطاقة، مثل كارين يونج، ولي تشين سيم، من معهد الشرق الأوسط، إلى المزايا الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة في هذا المجال.

وفي تقييمهما لمشهد الطاقة الشمسية في المنطقة، أشارت الباحثتان إلى التناقض بين الأهداف الاستراتيجية والظروف المواتية للطاقة الشمسية في الخليج، ومستوى التوسع الفعلي، لهذا المصدر الحيوي للطاقة. ولتجاوز هذه التحديات، قدّمتا عدة توصيات، أبرزها إجراء تعديلات تنظيمية يُعتقد أنها ستُحسن الكفاءة وتُسهم في تقليل العوائق المتبقية أمام التوسع الكبير في توليد الطاقة الشمسية، في جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

وفيما يتعلق بالمشهد الحالي للطاقة الشمسية في الشرق الأوسط، وخاصة الخليج العربي، ورغم استفادة المنطقة من موارد الطاقة المتجددة بمستوى يفوق المتوسط العالمي؛ إلا أن إنتاجها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لا يزال متأخرًا، مقارنة ببقية العالم، حيث يمثل إنتاج المنطقة ٠,٩٪ فقط من إجمالي توليد الطاقة المتجددة بالعالم في ٢٠٢٣.

ومع تحديد كل دولة من دول الخليج مواعيد لتحقيق أهداف طموحة للانبعاثات الصفرية الصافية، وأهداف نسبية لخفض انبعاثات الكربون، وزيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي إنتاجها من الطاقة، مثل (تقليل الانبعاثات بنسبة ٣٠٪ بحلول ٢٠٣٥، ورفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى٢٠٪ على الأقل بحلول ٢٠٣٠ في حالة البحرين، إلى جانب الاعتماد على توليد الهيدروجين، والطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح، والطاقة النووية)؛ تظل الطاقة الشمسية، واحدة من الوسائل الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف الطموحة.

ووفقًا للتصنيف العالمي الأخير لإمكانات الطاقة الكهروضوئية حسب البلد، الصادر عن برنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة، تتمتع المنطقة بإمكانات مميزة في مجال الطاقة الشمسية، حيث احتلت سلطنة عُمان، المرتبة السادسة عالميًا، والسعودية، السابعة، والإمارات، الرابعة عشرة، وقطر، الثالثة والعشرين، والبحرين، التاسعة والعشرين، والكويت، الحادية والأربعين. وبالإضافة إلى هذه الظروف المناخية المواتية، أشارت يونج، وسيم، إلى امتلاك المنطقة أراضي صحراوية متاحة، أو منخفضة التكلفة لإنشاء محطات الطاقة الشمسية على نطاق واسع، فضلاً عن ظروف تمويل مواتية من الشركات المملوكة للدولة.

وعلى الرغم من أن روبن ميلز، من جامعة كولومبيا، قد أشار إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي، تمثل حاليًا ٠,٧٪ فقط من توليد الطاقة الشمسية عالميًا، فقد وصفت كل من يونج، وسيم، الإمارات بأنها الاستثناء من اتجاه الأداء الضعيف، استنادًا إلى تحقيقها نصف طاقتها الشمسية المتوقعة، وتفوقها على نظيراتها الخليجية في توليد ٤٪ من الكهرباء المتجددة في عام ٢٠٢١، فضلاً عن امتلاكها أكثر من ٦٠٪ من إجمالي القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة في المنطقة، وحوالي ٧٠٪ من استثمارات الطاقة المتجددة. وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن ترتفع حصتها من إنتاج الطاقة النظيفة (بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة النووية)، إلى ٤٤٪ من إجمالي إنتاجها.

وكما أوضح الباحث فإن الطلب على الكهرباء في منطقة الخليج يهيمن عليه استخدام المباني، وخاصة لتكييف الهواء في الصيف، مما يجعل الألواح الشمسية وسيلة واضحة لتعزيز إنتاج الطاقة خلال هذه الفترة من العام. وعلى الرغم من تأثر كفاءة هذه الألواح بدرجات الحرارة المرتفعة؛ فإن هذا يتم تعويضه بطول اليوم في فصل الصيف، فيما تسعى دول المنطقة باستمرار لافتتاح المزيد من محطات الطاقة الشمسية الجديدة.

وفي هذا الصدد، أشار ميلز، إلى كيف تمكنت البحرين -على الرغم من مساحتها المحدودة -من الوصول إلى ٥٧ «ميغاواط» من الطاقة الشمسية المركبة بنهاية ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن تشهد قريبًا مشروعًا جديدًا للطاقة الشمسية؛ يهدف إلى توليد ٧٢ «ميغاواط»، بمنطقة الصخير؛ مما سيعزز من قدرتها على إنتاج الطاقة المتجددة.

وفي سياق التوسع العالمي لقطاع الطاقة الشمسية المتجددة، يبرز الاستطلاع الذي أجرته شركة بيرو فيريتاس، عام ٢٠٢٣ على ٨٠٠٠ خبير دولي في مجال الطاقة، والذي أظهر أن ٩٨٪ من المشاركين اعتبروا أن القضايا التنظيمية، تشكل العائق الأساسي أمام توسيع استخدام الطاقة الشمسية. وبالتالي، وضعوا أهمية لهذا العنصر تفوق العناصر المتعلقة بتحديد المواقع المحتملة للتوليد (٥٠٪)، والتخوفات المتعلقة بمرونة سلسلة التوريد (٣٤٪).

وفي حالة دول الخليج، فبالرغم من التحسينات التي طرأت على اللوائح الإقليمية، والقضايا التنظيمية، والتي جعلت قطاع الطاقة المتجددة في المنطقة أكثر جذبًا للمستثمرين خلال السنوات الأربع الماضية؛ إلا أن يونج، وسيم، أشارتا إلى وجود عوامل مؤسسية وسوقية وفنية وثقافية، إضافة إلى تحديات البنية التحتية، التي حالت دون ارتفاع نسبة توليد الطاقة الشمسية، بما يتناسب مع إمكانات هذه الدول حتى الآن. وعلى سبيل المثال، أوضحتا أن السعودية، وسلطنة عمان، لديهما بالفعل جهات إصدار معتمدة ومعترف بها عالميًا لشهادات الطاقة المتجددة القابلة للتداول، في حين بدأت البحرين برنامجًا تجريبيًا لإصدار هذه الشهادات اعتبارًا من ديسمبر٢٠٢٤. ومع ذلك، لم تتوفر هذه المنتجات حتى الآن في الكويت أو قطر. أما في الإمارات، فمن المتوقع أن تسهم التعديلات التنظيمية الأخيرة، التي تقلل الحد الأقصى للسعة المركبة للألواح الشمسية على الأسطح المتصلة بالشبكة الوطنية، في إبطاء وتيرة التوسع اللافتة التي حققتها دبي حتى الآن في مجال الطاقة الشمسية.

وبناءً على ذلك، قدمت يونج، وسيم، عدة توصيات لتحسين البيئة التنظيمية لتوليد الطاقة الشمسية في منطقة الخليج، والتي تتضمن الحاجة إلى تنفيذ سياسات موحدة على مستوى الدولة؛ لتحفيز انتشار الطاقة الشمسية، وأبرزها تبسيط ودمج عمليات تقديم الطلبات والموافقة على مرافق الألواح الشمسية الجديدة، حيث تؤكدان أن هذه الخطوة ستقلل من الوقت والجهد المطلوبين للتعامل مع عديد من المؤسسات ذات مستويات الحوكمة المتداخلة نوعًا ما، وتحد من تأخير المشروعات.

وفيما يتعلق بشبكة الكهرباء الإقليمية المتصلة في المنطقة، والتي تديرها هيئة الربط الكهربائي، لدول مجلس التعاون الخليجي؛ دعت الباحثتان إلى تعزيز الاستثمارات في هذا المجال؛ لتمكين الشبكة من استيعاب وتوزيع الأحمال العالية من مصادر الطاقة باستخدام تقنيات إدارة الشبكات الحديثة، وأشارتا أيضًا إلى أن الخطط التي تهدف إلى الربط مع الدول المجاورة، وتسهيل تجارة الكهرباء عبر الحدود بشكل أكثر كفاءة، قد تحقق فوائد كبيرة للمنطقة، بما في ذلك توفير ما بين ١٧ و٢٥ مليار دولار، وتقليل الطلب على استهلاك الطاقة بما يصل إلى ٣٣ «جيجاواط».

من جهة أخرى، حثت الباحثتان دول الخليج على أن تكون قدوة، عبر إلزام تركيب الألواح الشمسية على المباني العامة المؤهلة، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل للمطورين من القطاع الخاص من خلال توجيهات سياسية واضحة، وحوافز مالية، ودعم تنظيمي. وفي المقابل، اقترحتا التخفيض التدريجي للدعم الموجه للوقود الأحفوري، ما يتيح لمصادر الطاقة المتجددة، كالألواح الشمسية، فرصة للتنافس بشكل عادل على فرص الاستثمار المتاحة حاليًا.

وعلى الجانب التقني، واستمرارا لجهود كل من منصة معهد مصدر للطاقة الشمسية في الإمارات، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية؛ اقترحتا إنشاء مراكز أبحاث شمسية مخصصة للابتكار والتكيف، واختبار تكنولوجيا الطاقة الشمسية للظروف المحلية، مع التركيز بشكل خاص على تحسين الكفاءة، وخفض التكاليف، وتسويق تقنيات إعادة التدوير، وتوسيع عمر المنشآت الشمسية.

إلى جانب هذه التوصيات، أشار ميلز، إلى أنه في حالة البحرين، ومع استهدافها توليد ٢٠٪ من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٥، فإن الجمع بين زيادة الألواح الشمسية الموزعة على الأسطح، ومرافق الطاقة الشمسية العائمة؛ سيسهم في تعزيز استغلال إمكانات الرياح البحرية، فيما سيكون الاستثمار في محطات توليد الطاقة في بلدان الخليج المجاورة، ضروريًا، لتحقيق مثل هذا الهدف. وبحسب الباحث، فإن تحقيق دول الخليج لأهدافها الطموحة في صافي الانبعاثات الصفرية، وزيادة توليد الطاقة المتجددة خلال العقود المقبلة؛ يتطلب تسريعًا كبيرًا في وتيرة التنمية الحالية. وينطبق هذا بشكل خاص على تطوير قطاع الطاقة الشمسية، حيث دعا إلى زيادة الاهتمام الحكومي، وفتح المجال أمام مشاركة أوسع من القطاع الخاص.

على العموم، أشارت يونج، وسيم، إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تمر بنقطة محورية في رحلة تحول الطاقة؛ لأن تسخير إمكانات الطاقة الشمسية الهائلة في المنطقة، يمكن أن يحقق أمن الطاقة على المدى الطويل، والاستقرار البيئي، والتنويع الاقتصادي في آنٍ واحد، وأكدتا أن توصياتهما -المذكورة أعلاه- تهدف إلى إنشاء إطار عمل يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، مع مراعاة الظروف الفريدة لدول مجلس التعاون الخليجي.

هل نشهد نهاية النفوذ الإيراني في المنطقة؟

بقلم:

باسم برهوم ○

تطورات متسارعة على الساحة السورية، وهي سريعة إلى درجة تعجز وسائل الإعلام عن متابعتها، كما أن ما قد يكتب اليوم قد لا يصلح غدا. وفي الوقت نفسه من الصعب التوصل إلى استنتاجات مكتملة، ولكن الواقع العام يقول إن القوى المسلحة التي تقدمت بسرعة على الأرض في سوريا ونجحت في السيطرة على العاصمة دمشق خلال وقت قصير هي النقيض للقوى المحسوبة على إيران. بالمقابل كل هذه القوى المتناقضة فيما بينها تتبع دولا يمكن أن تعقد صفقات من الأعلى قد تؤثر مباشرة على مسار الأحداث، ولكن على أساس توازنات جديدة.

في نظرة للواقع السوري اليوم، نجد أن تركيا تقوم عمليا بمهمة تقليص النفوذ الايراني إذا لم يكن تصفيته تماما في سوريا، وهو ما يشير إلى أن هناك قرارا دوليا بإعادة إيران إلى داخل حدودها، وخصوصا بعد أن خسرت نفوذها في قطاع غزة، وتراجع نفوذها في لبنان.

وعلينا أن نتذكر أن التمدد الإيراني بدأ منذ اللحظة التي سقط فيها نظام صدام حسين في العراق، ومع الاحتلال الأمريكي لهذا البلد عام ٢٠٠٣، فقد كان هناك ما يشبه التحالف، أو التفاهم الضمني، تفاهم يعبر عن المصلحة المشتركة بين أمريكا وإيران في التخلص من صدام حسين.

ولاحقا تعمق التمدد الإيراني في المنطقة في إطار محاربة «داعش» والجماعات التكفيرية، فقد كان فريق الجنرال سليماني ضمن القوة البرية في هذه الحرب، وفي تلك المرحلة كان الدور الإيراني مرغوبا به على الأقل من القوى الكبرى التي توحدت حول هدف وحيد هو هزيمة «داعش».

وبعد أن تحققت هذه الهزيمة أصبحت طهران تشعر أن لديها فائض قوة يمكنها من خلالها فرض واقع جديد في المنطقة يخدم مصالحها، وخلال سنوات قليلة أصبحت إيران تتحكم في أربعة عواصم عربية، أو أن كان لها فيها كلمة قوية، بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، وامتلكت أذرعا مسلحة باتت تشكل تهديدا للعديد من الدول.

أما فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، فقد استخدمت إيران القضية الفلسطينية بشكل واسع وجعلت منها الورقة التي تمنحها شرعية للتمدد لمشروعها في المنطقة، الى أن وصلنا ليوم «الطوفان» في السابع من اكتوبر العام الماضي، والذي اعتبر انتهاكا لكل الخطوط الحمراء بالنسبة إلى الاحتلال الصهيوني، وبالتالي جاء القرار الدولي بتقليص التمدد الإيراني بل وإعادة إيران إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣.

ويمكن أن نشبه ما حدث في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ (الطوفان) بالمغامرة التي قادت إلى تغيير الوضع الاستراتيجي في المنطقة، وقادت إلى حرب غيرت وجه المنطقة. فالحرب التي بدأتها إسرائيل في قطاع غزة ومن ثم في لبنان غيرت عمليا موازين القوى في المنطقة، وهذا التطور بالتحديد قاد إلى ما يحدث في سوريا.

ما نراه على الأرض في المشهد السوري حتى الآن، أن الأكثر استهدافا هو بالأساس النفوذ الإيراني، فالزحف لن يتوقف على أبواب دمشق لإجراء الصفقات. فالمجموعات المسلحة مما يسمى «هيئة تحرير الشام» تجنبت الاشتباكات مع الروس، وركزت على تطهير المناطق التي ينتشر فيها النفوذ الإيراني.

وما يجعل المشهد أكثر تعقيدا أن هذه الجماعات وزعيمها أبو محمد الجولاني هم مصنفون على قائمة الإرهاب الأمريكية والدولية، ما قد يشير إلى أن مهمة هذه الجماعات مرحليا ليس حكم سوريا وإنما «تنظيفها من النفوذ الإيراني.

مهما يكن الأمر، فإن بعض الجماعات التي يتم حسابها على الإسلام السياسي الذي تصدر المشهد في المنطقة عدة عقود، قابل للاستخدام مرة تلو أخرى لمحاربة بعضه البعض، والمشكلة أن هذه الحروب تخاض بالعرب وعلى أرض العرب خدمة لأجندات إقليمية ودولية. والمشكلة أننا كلما اعتقدنا أننا قد انتهينا من هذا الملف حتى يبرز من جديد.

○ كاتب من فلسطين